والاقتصادية . ولكن الذي يبت ، في مثل هذه الامور ، هو « جماعة صغيرة من الوزراء وكبار الموظفين ، الذين يدعون الى مكتب رئيسة الحكومة ، والى منزلها »(١٣). وقبل نحو أربع سنوات ، قال وزير من حزب العمل « ان الحكومة هي اتحاد من ٢٤ وزارة . والذين يديرون شؤون الدولة — فعلا — هم المحيطون بغولدا مئير »(١٤).

ولم تضع الحكومة هذا التقليد ، كما لم يضعه الحزب ، أو الكنيست . بل استنه رئيسا الوزارة السابقان ، موشيه شاريت وليفي اشكول ، اللذين رأيا ضرورة اشراك قيادة مصغرة في اتخاذ القرار السياسي . وعلى خطاهما سارت غولدا مئير(١٥). هذا في الوقت الذي نفر فيه بن غوريون من فكرة اشراك أشخاص آخرين معه في اتخاذ القرارات السياسية الهامة . حتى ان المحيطين به كانوا يتندرون — ابان رئاسته للوزارة — بالقول « ان رئيس الحكومة اجتمع الى وزير الدفاع قبل اتخاذ قرارات مهمة » . ومصدر التندر هنا أن بن غوريون كان وزيرا للدفاع بالاضافة الى رئاسته للوزارة(١٦).

وصناع القرار السياسي ابان حكم مئير هم حلقة ضيقة من الوزراء ، يتمتعون بثقة مئير ، بالاضافة الى مجموعة صغيرة اخرى من كبار الموظفين ، اكتسبوا قوة بحكم مناصبهم . ويقول بعض العارفين بالامور أن مئير تثق في العقلاء والمستقيمين(١٧). ويمكن حصر صناع القرار السياسي في اسرائيل في ظل مئير في : بنحاس سابير (وزير المالية) ، وموشى ديان (وزير الدفاع) ، واسحق رابين (سفير اسرائيل آنذاك في واشنطن) ، واسرائيل غليلي (وزير الدولة) ، وشمعون شبيرا (وزير العدل) ، ويغال آلون (نائب رئيسة الوزراء) ، وأبا ايبان (وزير الخارجية) ، وزئيف شيرف (وزير الاسكان)، وسيمحا دينتس (مدير مكتب رئيسة الوزراء ، وسفير اسرائيل الحالي في واشنطن)(١٨).

ويحتل سابير المرتبة الثانية ، بعد مئير ، ويليه ديان . واذا كان سابير أوسع نفوذا من زميله اللدود ، الا انه في الاقتصاد اكثر فعالية منه في الامن . في حين تميز نفوذ ديان بالتركز في مجالي الامن والشؤون الخارجية . ويستمد سابير نفوذه السياسي من مركزه في حزب العمل ، الذي أهله للتحكم في اختيار خليفة مئير ، حيث يسيطر على جهاز الحزب ، وقراراته ، والتعيينات فيه ، بواسطة رجله ابراهام عوفر(١٩). ويرتكز نفوذ سابير السياسي على نفوذه الاقتصادي العريض . فعالم أصحاب الملايين اليهود في الداخل والخارج تحت تصرفه(٢٠). ويشكل سابير ، بمفرده ، مركز قوة متشعب ، وضارب بجذوره بعيدا في الارض .

وتعود قوة سابير — تاريخيا — الى الخمسينات ، حين شغل منصب وزير التجارة والصناعة ، وتصدى لاقامة الصناعة في اسرائيل . وبفضل حماسه الجارف ، وطاقته غير المحدودة على العمل ، وانجازاته الكبيرة ، تبوأ مركزا مرموقا في القيادة . وبعد أن خلف ليفي اشكول في وزارة المالية ، سنة ١٩٦٣ ، ازداد نفوذه اتساعا ، حتى قيل — بحق — انه أصبح « المدير العام للدولة » . وتكمن مصادر قوة سابير في تحكمه بجميع موارد الدولة وتقنينها ، وفي سيطرته على جهاز التوظف في القطاع العام — الرسمي ، والهستدروتي ، وقسم مهم في جهاز التوظيف بالقطاع الخاص ، وأخيرا هيمنته على جهاز التعيينات الحزبية داخل حزب العمل ، والكنيست ، والحكومة ، والسلطات المحلية ، والوكالة اليهودية ، والهستدروت. ويتحكم سابير — بحكم مناصبه وبواسطة انصاره — في كافة مصادر الاموال التي تتدفق على اسرائيل . كما انه يحدد وكبار موظفي وزارته ، موازنة الدولة ، مما يجعل كافة الوزارات تحت رحمته ورقابته . ومن جهة أخرى ، نجح سابير في توزيع رجاله على رؤوس البنوك المختلفة في اسرائيل(٢١)، وحتى بنك